

الصيغة **الثانية** لسياسة الحجب تقول أما بحجب النفط عن بريطانيا والولايات المتحدة فقط على أساس أنهما تاريخيا البلدان اللذان قدما أكبر العون للصهيونيين ، اذ كانت بريطانيا مسؤولة عن قيام الوطن القومي اليهودي ومن ثم عن قيام الدولة ، وجاءت الولايات المتحدة بعد ذلك فأصبحت مصدر العون الرئيسي لإسرائيل سلاحا ومالا وسياسة ودبلوماسية ، أو بحجبه عن بريطانيا والولايات المتحدة زاندا المانيا الاتحادية وهولندا لان البلدين الآخرين (خاصة المانيا الاتحادية) يدعمان إسرائيل بصورة متكررة أكثر من بقية بلدان أوروبا الغربية .

أ - وسواء اكانت السياسة من النوع الاول الضيق ام الثاني الموسع فهي تقوم على الاساس نفسه، وهو ان التهديد بحجب النفط عن بعض البلدان الغربية التي تحمل بحق مسؤولية ضخمة في مساندة إسرائيل بشكل متماد هو من نوع القصاص العادل . ومع اعتراف انصار سياسة حجب النفط الجزئية بأن الولايات المتحدة اقل تأثرا بحجب النفط من دول أوروبا الغربية (واليابان) لانها لم تستورد عام ١٩٧٠ من العالم العربي سوى ١٢ مليون طن تمثل ٧ بالمئة من جملة استيرادها و١٧ بالمئة من جملة استهلاكها ، الا انهم يعتبرون ان حجب النفط عن اصدقاء الولايات المتحدة الذين يعتمدون اعتمادا أساسيا وخطر المدى على النفط العربي (بنسبة متوسطها ثلثا مجموع الاستهلاك) من شأنه ان يحمل دول أوروبا الغربية المعنية - بل كل هذه الدول - على ان تصبح جهاز ضغط على الولايات المتحدة يجعلها تبديل سياستها - وهي البلد الذي يمثل مركز الثقل اليوم في مساندة إسرائيل ودعمها باستمرار ضد العرب . (على أي حال يتوقع ان تستورد الولايات المتحدة نحو ٧٧ مليون طن من النفط العربي خلال ١٩٧٢) . ويضيف البعض الآخر تعديلا بسيطا لهذه الحجة هو ان حرمان بعض بلدان أوروبا الغربية القارية من النفط يجعل هذه البلدان تضغط على الولايات المتحدة **وعلى بريطانيا ذاتها** - عدا الضغط الداخلي في بريطانيا الذي سيولده الحرمان من النفط - ويجعل بريطانيا بالذات تستخدم نفوذها الخاص لدى واشنطن لحملها على تبديل سياستها من قضية فلسطين تبديلا جزريا .

ب - اما آلية جهاز الضغط المستهدف فهي ان البلدان الأوروبية التي تحرم من النفط العربي ستضغط على الولايات المتحدة لتبديل سياستها لانها لا تستطيع ان تفعل شيئا لتخفف متاعب البلدان المحرومة ولتعيد دورة الحياة الاقتصادية فيها (التي يتوقع أن تتباطأ كثيرا بعد حوالي ثلاثة شهور من انقطاع النفط العربي) . وهنا أيضا - كما لاحظنا عند عرض سياستي التأميم - فان قدرة الولايات المتحدة المالية لا تفيد في شيء لان الظروف **ليس شراء نفط بديل** بأسعار أكثر ارتفاعا **وانما أساسا ايجاد نفط بديل** خلال فترة قصيرة تعد بالشهور - وهو أمر غير ممكن حتى ولو طال الافق الزمني فامتد الى الاجل المتوسط أي حتى خمس سنوات ، ذلك ان الطاقة الانتاجية لفنزويلا ونيجيريا وإيران واندونيسيا والاتحاد السوفياتي لا تستطيع التعويض عن النفط العربي في المدى القصير أو المتوسط . وهكذا توضع الولايات المتحدة في « الزاوية » وتضطر الى تبديل سياستها من قضية فلسطين لانقاذ اقتصاد أعز حلفائها وأقربهم اليها . والقضية هنا ليست فحسب في توفير النفط والغاز للمصانع والسيارات والصناعات البتروكيميائية والمولدات الكهربائية - وانما هي كذلك توفيره للاستعمال المنزلي في الطبخ والتدفئة والانارة (بفضل توليد الكهرباء حراريا أي بواسطة النفط) . اذن فان حجب النفط العربي يمس الاقتصاد والحياة اليومية للبلدان المستهدفة على السواء - بل ببساطة انه يمس الحياة البيولوجية لهذه البلدان .

ج - ينطلق بعض محبذي هذه السياسة في توضيح حسناتها بالقول انها لا تثير عداة الغرب كسياسة التأميم الكلي لانها تقتصر على حجب النفط ، وحجب النفط يعني رفض